

تفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030

هالة محمد حسن عبد الموجود
طالبة ماجستير- قسم أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية

د/عزة على إبراهيم عياد
قسم أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية
dr.azzaayad2020@gmail.com

أ.د/ حنان إسماعيل أحمد إسماعيل
قسم أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية
Hananismail21@women.asu.edu.eg

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى وضع بعض الآليات لتفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030 ، وذلك بعرض مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم ذات الصلة ، دور التعليم فى تحقيقها ومتطلبات ذلك فى عصر الاقتصاد المعرفى مع الإشارة إلى تقدم ترتيب مصر فى بعض المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمى ، عرض لمكونات المدرسة (البشرية ، المادية ، المالية) والتنويه إلى ضعفها بما أثر على البعد الاقتصادى لها ، ومن ثم عرض علاقتها برؤية مصر 2030 وذلك من خلال استعراض أبعاد الرؤية ، مميزاتها ، عيوبها ، البرامج ومؤشرات الأداء التى وُضعت للتعليم الفنى والتدريب مشيرًا إلى ضعف مؤشرات أداء المدرسة الثانوية الزراعية ، والتعرف على بعض الجهود المبذولة لتحقيق المدرسة التنمية الاقتصادية والمتمثلة فى المبادرات والشراكات (محلية ، عالمية) ، تطبيق منظومة الجدارات . واستند البحث على المنهج الوصفى لمناسبتة لطبيعته، وتوصلت نتائج البحث إلى ضعف مساهمة المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية ، عدد من الآليات اللازمة لتفعيل دورها فى ذلك صنفها البحث إلى محاور شملت أهداف المدرسة الثانوية الزراعية ، سياسة الالتحاق والقبول، الإمكانيات البشرية ، المادية ، و قدم البحث عد من المقترحات من أهمها إجراء دراسات وبحوث أخرى مكمله له فى المجال منها شراكة المؤسسات الزراعية والصناعية المستفيدة من خريجي المدرسة الزراعية بمصر فى تمويلها وتطويرها.

الكلمات الدالة: دور ، المدرسة الثانوية الزراعية ، التنمية الاقتصادية ، رؤية مصر 2030 .

مقدمة

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي ويلعب التعليم الدور الرئيسى فى إحداثها فى جميع دول العالم بلا استثناء ، فهو المسئول عن تجويد السلع والخدمات ، زيادة الإنتاجية، وهو السبيل إلى الزيادة المطردة فى دخلها القومي بالتوسع فى فرص العمل ذات النوعية المرتفعة ، (شاهين، 2018، صفحة 27) وذلك ما تسعى لتحقيقه استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 ، فهي تركز على الدور الأساسى للتعليم فى التنمية من خلال أفراد المتعلمين ، بتطبيق ممارسات حقيقية تتمحور حولهم بما يلبى إحتياجات سوق العمل المحلى والعالمى فى عصر الاقتصاد المعرفى . (إسماعيل، 2019، صفحة 14)

ويمثل التعليم الفنى الدعامه الأساسية لخطط التنمية والمورد الرئيسى للكوادر من العمالة الفنية الماهرة ، فهو يقوم بإعدادها وتمكينها من امتلاك مجموعة المهارات المتعددة ومستويات الجدارة وفقاً للمعايير ، حيث يلتحق الخريجون بسوق العمل الحالى المتأثر بثورة تكنولوجيا المعلومات ، (مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، 2013، الصفحات 13-29) غير أن العديد من الدراسات أشارت إلى أنه يواجه العديد من المشكلات مثل ضعف برامج التدريب وعجزها عن تلبية متطلبات سوق العمل ونزلة بعض التخصصات وزيادة الأخرى وفقد التوازن كما و كيقاً ، (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، 2019) مما زاد من اهتمام الدولة بقضية التعليم الفنى والتدريب كأحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار سعيها نحو تعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة ، وقد أقرت الدساتير والقوانين المصرية ذلك ، فقد تضمن دستور 2014 م فى مادته (19) والتي شملت عدة نقاط من أهمها تحديد الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعي بنسبة (4%) لتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع معدلات الإنفاق العالمية ، ونصت المادة (20) على أن " تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل" (مجلس الشورى ، الأمانة العامة، 2014)، و نظمت المواد (30-37) بقانون التعليم (139) لسنة 1981م عمل المدرسة الثانوية الزراعية كمؤسسة تعليمية اقتصادية ، إلا أنه شهد العديد من التعديلات بداية من القانون (233) لسنة 1989م وصولاً لقرار رئيس مجلس الوزراء (1101) لسنة 2013م باستثناء تلك المواد (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2014، صفحة 32،31،13،9).

كما أُلقت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمع بظلالها على المدرسة ، فازدادت المشكلات والعقبات التي تحد من دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية لعجزها عن سد متطلبات سوق العمل ، وفى إطار سعى الدولة لتنفيذ رؤية مصر 2030 بدأت الوزارة فى إدخال بعض الأساليب الحديثة لتفعيل دورها الاقتصادي مثل التوسع فى مشروع رأس المال الدائم ليس فقط بزيادة أعداد المدارس والأقسام المشاركة فيه ولكن بطرق أخرى مبتكرة لزيادة أرباحه مثل فتح مدارس لأول مرة بمدينة القاهرة بتخصصات جديدة لا تحتاج إلى وجود مزرعة والتوسع فى عقود المشاركة مع الغير، البدء فى تطبيق منظومة الجدارات عام 2020/2019م ببعض المدارس الزراعية المشاركة بالمشروع بواقع (17) مدرسة ، تم زيادتها إلى (23) مدرسة فى العام 2021/2020 م ، كما تم افتتاح مدرسة الصالحية الثانوية الزراعية التكنولوجية التطبيقية كأول مدرسة زراعية تعمل بالتعاون ما بين الوزارة وشركات القطاع الخاص (وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفنى ، الإدارة العامة للتعليم الزراعى، 2020) .

ومن ثم جاء موضوع البحث الحالي " تفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية في التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030" مشكلة البحث وأسئلته:

يعيش المجتمع المصري تغييرات اجتماعية كثيرة عكسها سوق العمل، حيث ظهرت إحتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لها من خلال مخرجاته، ويقتضى هذا الوضع توفير عمالة ذات كفاءة ومهارة عالية، وقد أطلقت الدولة رؤيتها الاستراتيجية " رؤية مصر 2030"، وخصصت محورًا للتعليم الفني والتدريب، صاغت به أهداف ووضعت برامج و مؤشرات لقياسها في إطار سعيها لتلبية مستجدات متطلبات سوق العمل، غير أن تنوع أنماط المدرسة الثانوية الزراعية، مكوناتها، مخرجاتها، و تعقد العلاقات فيما بينهم، نتج عنه تعدد ملامح واقعها الذي يعاني من انفصال مخرجاتها عن مطالب ذلك السوق، غياب التنسيق والتخطيط لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة في مشروعاتها (حافظ، 2019، صفحة 66)، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى بعض أوجه القصور التي تعاني منها المدرسة الثانوية الزراعية والتي تحول دون تلبيتها متطلبات سوق العمل كخطوة مبدئية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهمها ما يلي:

- ضعف الإمكانيات البشرية المتمثل في: الإدارة المدرسية، نقص أعداد وإعداد المعلمين، ازدياد كثافة الفصل لتصل إلى أكثر من (80) طالب، العجز الشديد في العمال المعاونين والإداريين، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة لضعف مناسبة الخريجين لمتطلبات سوق العمل (ضحوى و آخرون، 2019، الصفحات 148-150).
 - تدهور الإمكانيات المادية: نقص المباني المدرسية، الأقسام، المعامل، قدم التجهيزات والأجهزة والمعدات، تأخر المناهج وانفصالها عن حاجات سوق العمل، تآكل المزرعة وما ترتب عليه من غياب التدريب على أعمال الحقل (خزيم، 2018، صفحة 338).
 - محدودية الإمكانيات المالية فعلى الرغم من أن التعليم الزراعي عالي التكلفة فهناك ضعف في تمويله والإنفاق عليه، بالإضافة إلى تخصيص معظم الميزانية للأجور والمرتبات، وبالتالي غياب الدور الذي تلعبه المدرسة في تلبية إحتياجات التنمية من الكوادر البشرية كأهم عناصر الإنتاج (Unesco, 1980, p. 11).
 - ضعف الدور الاقتصادي لمشروع رأس المال الدائم بإنشاء حساب الخزانة الموحد الذي استصدرت وزارة المالية تشريع خاص به وما يتميز به من إجراءات شديدة التعقيد في صرف وإيداع المخصصات المالية للمشروع (وزارة المالية، 2006)، وتزامنه مع وجود العديد من المعوقات التي تحد من دور المشروع في إعداد الطلاب بصورة واقعية للمشاركة في المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية (محمود، 2018، الصفحات 385-386).
- وعلى ضوء ما سبق يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما مفهوم التنمية الاقتصادية وما دور التعليم في تحقيقها؟
- 2- ما مكونات المدرسة الثانوية الزراعية الداعمة للاقتصاد؟
- 3- ما العلاقة بين المدرسة الثانوية الزراعية ورؤية مصر 2030؟
- 4- ما الجهود المبذولة لتحقيق المدرسة الثانوية الزراعية للتنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030؟

5- ما الآليات المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية ؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى ما يلى :

- 1- توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية ودور التعليم فى تحقيقها .
- 2- عرض لمكونات المدرسة الثانوية الزراعية الداعمة للاقتصاد.
- 3- بيان العلاقة بين المدرسة الثانوية الزراعية ورؤية مصر 2030.
- 4- التعرف على بعض الجهود المبذولة لتحقيق المدرسة الثانوية الزراعية التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر .

5- وضع مجموعة من الآليات لتفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث فيما يلى :

- تزامنه مع جهود الدولة المبذولة للتنمية المستدامة فى جميع المجالات ومنها التعليم الثانوي الزراعي، لسد حاجات المشروعات الزراعية الكبرى.
- تناوله التعليم الثانوي الزراعي كواحد من أهم القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- يبرز البحث دور المدرسة الثانوية الزراعية بمصر ودورها فى التنمية الاقتصادية ومن ثم ربما أفاد المسؤولين ، المهتمين ،متخذي القرار فى تطوير هذا النوع من المدارس وتفعيل دورها الاقتصادي .
- ربما وجه نظر القائمين على سوق العمل إلى أهمية التعاون مع المدرسة الزراعية فى تحديد التخصصات والمهن اللازمة لسد حاجاته منها .
- يعد على حد علم الباحثة من أوائل الأبحاث التي تناولت دور المدرسة الزراعية فى التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي فهو " منهج يمكنه من الجمع الدقيق والمتأنى للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث ، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياته بهدف استنتاج ما يتصل بالمشكلة من أدلة وبراهين تقدم الدليل على إجابة أسئلته " (عساف، 1434 هـ، صفحة 90).

حدود البحث: يتحدد البحث بما يلى :

اقتصر البحث الحالي على وضع عدد من الآليات لتفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية فى ظل ضعف مواردها البشرية ، المادية ، المالية ، وحاجاتها إلى تجديد توجهها نحو السوق فى عصر اقتصاد المعرفة .

مصطلحات البحث : تحددت مصطلحات البحث فى الاتي :

دور : Role

لغة : مفردة أدوار ويعرف بأنه مجموعة الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده، وهو مشاركة فى عمل أو أثر فى شيء ما (عمر، 2008، صفحة796).

إصطلاحاً: مجموعة الحقوق والواجبات المرتبطة بوضع اجتماعى محدد، وكل ما تقوم به المؤسسة التعليمية من خلال إمكاناتها المتاحة من خلال عملياتها المختلفة لتعزيز التنمية الاقتصادية وخلق دور فاعل للمعرفة فى تنمية المجتمع فى جوانب متعددة (عزب، 2009، صفحة 66).

تعرفه الدراسة إجرائياً: مجموعة الوظائف والمهام التى تقوم بها المدرسة الثانوية الزراعية لإحداث تغيير فى هيكل الاقتصاد القومى من خلال إمداد سوق العمل بكوادر بشرية مدربة ومؤهلة ، ومنتجات تلبي احتياجات هذا السوق ومن ثم الارتقاء بالاقتصاد القومى وتنميته.

التنمية الاقتصادية Economic development :

لغة: التنمية من نمى المال: ازد وكثر، نمى السعر: غلا وارتفع .وتنمية مصدر نمى تحويل الموارد الطبيعية غير المستثمرة إلى موارد منتجة مثل استصلاح الأراضي الصحراوية أو البور، وإنشاء صناعات جديدة (عمر ، 2008، صفحة 2290).

إصطلاحاً: هي نشاط او استثمار يؤدي إلى زيادة اقتصاد الدولة من خلال خلق وظائف جديدة وبقائها .
(R. & Pittman, 2015, p. 10)

تعرفها الدراسة إجرائياً: بأنها استثمار المدرسة الثانوية الزراعية مواردها المتنوعة فى تكوين رأس المال البشرى ومد سوق العمل بحاجته منه ، و إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وسعر تنافسي ، ممارسة أنشطة اقتصادية وعقد شراكات مع القطاع العام والخاص ، مما يؤدي إلى تغييرات ديناميكية مستمرة فى اقتصاد الدولة مصحوبة بزيادة متوسط الدخل القومى وتغيير هيكل الاقتصاد.

• رؤية مصر 2030 Egypt Vision 2030:

لغة: الابصار بالعين و القلب ورؤية الأمور بشكل سليم. (الأصفهاني ، 1992، صفحة 375)

إصطلاحاً: هي وصف مختصر لما تتمنى المؤسسة أن تكون عليه ، او حلم تسعى لتحقيقه فى الأجل الطويل. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2013، صفحة 45) و رؤية مصر 2030م " Egypt Vision 2030 : " هي التخطيط للمستقبل فى التعليم والابتكار والمعرفة والبحث العلمى والعدالة الاجتماعية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والتنمية الاقتصادية والعمرانية، الطاقة ، الثقافة ، البيئة ، السياسة الداخلية ، الأمن القومى ، السياسة الخارجية ، الصحة ، التعامل مع التحديات المختلفة وتمكين مصر فى البيئة الدولية" . (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، 2015، صفحة 1)

وتعرفها الدراسة إجرائياً: تطلعات جمهورية مصر العربية وما تصبو لتحقيقه من استثمار مكونات المدرسة الثانوية الزراعية المادية، البشرية ، المالية من خلال تطوير التعليم والتدريب حتى العام 2030 م.

الدراسات السابقة :

صنفت الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور على أن يجمع كلاً منها بين الدراسات العربية والأجنبية ، و رتبت حسب تسلسلها الزمنى من الأحدث إلى الأقدم ، وتناولت دراسات المحور الأول علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية ، بينما الثاني مدارس التعليم الثانوي الزراعي، وشمل الثالث دراسات عن التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل وفق استراتيجيات التنمية المستدامة رؤية مصر 2030م.

المحور الأول : دراسات تناولت العلاقة بين التعليم و التنمية الاقتصادية ومنها :

(1) دراسة (صالح ،2016) بعنوان " أثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المدارس الفنية بالولاية الشمالية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية و طبيعة العلاقة بينهما ، معوقات ومشكلات التعليم الفني لتحديد أهميته في التنمية ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لتحقيق أهدافها ، وطبقت الاستبانة كأداة لتحقيق أهدافها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : ضعف تمويل التعليم الفني ، تقادم المناهج وافتقارها إلى متطلبات البنية الاقتصادية ، نقص المعدات والتجهيزات المتطورة، بما انعكس على دوره في التنمية الاقتصادية

(2) دراسة (Hernandez, 2015) بعنوان " العولمة والتنمية الاقتصادية والسياسات التعليمية أدت إلى تطوير مهارات القرن الواحد والعشرين وتعليم العلوم والتكنولوجيا في النظام المدرسي الكوستاريكي "

هدفت الدراسة إلى التعرف على: كيف تحول النظام التعليمي في كوستاريكا خلال(30) عام إلى آخر داعم لمتطلبات العلم والاقتصاد القائم على التكنولوجيا والتنافسية في زمن العولمة ، تحديد مدى كفاءة العلوم الوطنية والعلوم التكنولوجية والتعلم القائم على المشاريع في تكوين رأس المال البشري وإعداد الطلاب لوظائف القرن الواحد والعشرين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم تجميع البيانات من خلال المقابلات والملاحظة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : كان للاستثمار الأجنبي المباشر ، اللامركزية ، العلوم التكنولوجية تأثير واضح على تطوير مهارات القرن (21) بما حقق التنمية الاقتصادية .

المحور الثاني : دراسات تناولت التعليم الثانوي الفني الزراعي ومنها :

(1) دراسة (سعيد ،2020) بعنوان " دور التعليم الفني الزراعي في التأهيل المهني للموارد البشرية بالقطاع الزراعي "

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع التعليم الفني الزراعي في مصر وتوصيفه والوقوف على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجهه ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي لمؤشرات قياس كفاءة التعليم الفني الزراعي الداخلية والخارجية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم الفني الزراعي في مصر لمواجهة عدداً من التحديات من أهمها قلة عدد المدارس ، ضعف التدريبات العملية ، نقص أعداد وإعداد المعلمين ، ضالة الأقبال والانفاق عليه ، ضعف كفاءته الخارجية لعدد من المعوقات من أهمها الضعف النوعي للخريجين ، جمود التخصصات وثباتها ، القصور الهيكلي في توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة ، تهميش سوق العمل للعامل الفني الزراعي.

(2) دراسة (Temgu & others, 2018) بعنوان " أهمية التعليم الفني في إيجاد فرص العمل بين الخريجين في منطقة الحكم المحلي ماكوردي . ولاية بينو نيجيريا. "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة التعليم الفني على خلق فرص عمل في الولاية ، أهميته للمجتمع ، و استخدمت المنهج الوصفي وطبقت الاستبانة على (264) خريج من التعليم الفني والعام .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : لدى خريجي التعليم الفني فرص عمل أكثر من غيرهم ، أهمية التعليم الفني الكبيرة في الولاية لإتاحته العمل للخريجين ، زيادة الإقبال عليه في مقابل تراجعهم على التعليم العام .

المحور الثالث: دراسات تناولت التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 ومنها :

(1) دراسة (شفيق، 2019) بعنوان " برنامج مقترح وفق رؤية مصر 2030 لإعداد العامل المهني تخصص الزخرفة والإعلان بالمدارس المهنية الثانوية " هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه برنامج إعداد العامل المهني في ضوء رؤية مصر 2030، والاستفادة منها في وضع تصور مقترح للوفاء بمتطلبات سوق العمل .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع برنامج إعداد العامل المهني لتخصص الزخرفة والإعلان بالإضافة إلى وصف مكونات رؤية مصر 2030 المتعلقة بالتعليم المهني ، وطبقت الاستبانة ، بطاقة المقابلة على المعلمين والموجهين بالتخصص ، بعض العاملين بسوق العمل لجمع معلومات حول إعادة هيكلة التخصص ، وحصر المشكلات والمعوقات التي تواجهه.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : وضع تصور مقترح لإعداد العامل المهني تخصص زخرفة وإعلان ، تحديد مشكلات وركائز التعليم المهني برؤية مصر 2030.

(2) دراسة (J.I & others, 2017) بعنوان " أفضل الممارسات في برنامج التعليم الفني لبناء قدرات الطلاب والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين " هدفت الدراسة التعرف على : أفضل الممارسات في برنامج التعليم الفني لبناء قدرات الطلاب والتنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي واستخدمت استمارة استبيان مكونة من (57) عبارة طبقت على عينة (50) معلم من داخل المدارس الفنية والمهنية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : ضعف العلاقة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل ، الافتقار إلى برامج عملية متقدمة تؤهل الخريجين لسوق العمل في القرن الواحد والعشرين ، حاجة المدرسة لتطبيق برامج تعليم مستدام.

التعقيب على الدراسات السابقة :

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة ما يلي :
أوجه التشابه :

تشابه البحث الراهن مع الدراسات السابقة - بشكل أو بآخر- مع تلك التي تناولت دور التعليم في التنمية الاقتصادية وتوصلها إلى ضعف دور التعليم الفني في ذلك ، كما اتفق مع الدراسات العربية التي تناولت التعليم الزراعي في ضعف مكوناته وتعدد معوقاته ، والأجنبية التي أكدت على أهمية التعليم الفني عامة لتوفيره فرص العمل ، كذلك اتفق مع دراسات المحور الثالث في ضرورة تحديد مشكلات وركائز التعليم الفني برؤية مصر 2030 والحاجة إلى دعم التعليم المستدام بالمدارس ، كما استخدم معظمها المنهج الوصفي مثل البحث الحالي .

أوجه الاختلاف :

اهتمت الدراسات السابقة بأثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية مثل دراسة (صالح ، 2016) ، دور التعليم الزراعي فى التنمية المهنية مثل دراسة (سعيد، 2020) ، و التعليم الفني فى إيجاد فرص عمل مثل دراسة (Temgu & others, 2018) ، كما اهتم بعضها بوضع برنامج مقترح وفق رؤية مصر للتنمية المهنية مثل دراسة (شفيق، 2019) ، فى حين تناول البحث الحالى تفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030 وهو مالم يكن محور اهتمام أي من الدراسات السابقة .

الاستفادة من الدراسات السابقة :

استفاد البحث الحالى من الدراسات السابقة فى تحديد مشكلته ، تدعيم الإطار النظري ، اختيار المنهج .

خطوات البحث:

يحاول البحث الإجابة عن أسئلته وتحقيق أهدافه من خلال الخطوات الإجرائية الآتية :
الخطوة الأولى : تحديد الإطار العام للبحث ويتضمن مقدمة البحث ، مشكلته ، أهدافه ، أهميته ، حدوده ، منهجه ، المصطلحات ، الدراسات السابقة والتعقيب عليها ، مع عرض لخطوات البحث من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة .

الخطوة الثانية : توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتعليم من خلال الاطلاع على الأبحاث وأدبيات الدراسات السابقة ، المؤتمرات والمراجع الأجنبية ، وتمثل هذه الخطوة المحور الأول .

الخطوة الثالثة : عرض لمكونات المدرسة الثانوية الزراعية الداعمة للاقتصاد، انماطها المتنوعة ، وذلك بالرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة ، مواقع الوزارة الرسمية ، الكتب الوزارية ، الكتب الاحصائية السنوية للوزارة ، وتمثل هذه الخطوة المحور الثاني للبحث .

الخطوة الرابعة : توضيح العلاقة بين المدرسة الثانوية الزراعية ورؤية مصر 2030 ، بعرض أهداف رؤية مصر 2030 ، عيوبها ومميزاتها ، مؤشرات أداء المدرسة الزراعية ، وذلك بالرجوع للأبحاث والدراسات السابقة ، وثيقة رؤية مصر 2030، وتمثل الخطوة الثالث للبحث.

الخطوة الخامسة: التعرف على بعض الجهود المبذولة لتحقيق المدرسة التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030 ، بعرض أمثلة لشراكات ومبادرات الدولة على المستوى المحلى والعالمى ، ثم عرض مبسط لبدأ تطبيقها منظومة الجدارات وفق رؤية مصر 2030 ، وتمثل المحور الرابع للبحث.

الخطوة السادسة : وضع بعض الآليات لتفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية فى التنمية الاقتصادية، وتمثل هذه الخطوة المحور الخامس.

وفيما يلى سيعرض البحث ما سبق بالتفصيل على النحو الآتي :

أولاً مفهوم التنمية الاقتصادية ودور التعليم فى تحقيقها:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية economic development concept

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم الأكثر شيوعاً وتطوراً لارتباطه بأخرى وترادفه معها أحياناً ، مما نتج عنه تعدد مفاهيمها ، فهناك ترادف تاريخي ما بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية حسب الفكر الاقتصادي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وتقسيم دول العالم إلى متخلفة ومتقدمة ، كما أنه فى سبعينات القرن الماض اتسع مفهوم التنمية ليعبر عن البعد الاجتماعي والاقتصادي واستحدثت

مصطلحات متعددة لها ، لاختلاف واضعيها فعلماء الاقتصاد يعرفونها من وجه نظر علم الاقتصاد وهكذا بالنسبة لباقي العلوم (ويلس، 2012، صفحة 3،4،6) ، وأصبح من أهم مصطلحاتها "الاقتصادية، البشرية، المستدامة" ، ولذلك سوف يتم عرض مفهوم النمو الاقتصادى يتبعه مفهوم التنمية (الاقتصادية ، البشرية ، المستدامة) على النحو التالي :

مفهوم النمو : هو حدوث زيادة مستمرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن ، والمتوسط هو الدخل الكلى نسبة إلى عدد السكان ومن ثم فهو " نصيب الفرد فى متوسط الدخل الكلى للمجتمع (عطيه ، 2002، صفحة 3،7) .

مفهوم التنمية الاقتصادية : "هي النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات فى توزيع المخرجات والبنية الاقتصادية بما يحقق الرفاهية لأكثر فقراً من السكان وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي وزيادة حصته من الصناعة والخدمات و التعليم ومهارات القوى العاملة والتقدم التقني الكبير" (Nafzige, 2012, p. 12) ، وهى " عملية تكوين الثروة من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية والطبيعية لتنتج سلع وخدمات يمكن تسويقها" وهذا التعريف يفترض أن يكون للحكومات والقطاع الخاص دوراً فى تسهيل وخلق فرص العمل والثروات على المدى القصير والبعيد لصالح أفراد المجتمع . (B, 2008) .

مفهوم التنمية البشرية : تعد مفهوماً حديثاً للتنمية الاقتصادية فهي تعنى الاهتمام بجميع المجالات وأن غلب عليها الجانب الاقتصادي إلا أنها جعلت الانسان وسيلة وهدف لها ، ولعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره دوراً حيوياً فى نشر مفهومها و تطوره لمواجهة التحديات بدءاً من العام 1990م الذى أخذ تاريخاً مرجعياً لقياس التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية (Nafzige, 2012, p. 17) وقد عرفها تقرير 2016م بأنها "تنمية الانسان ببناء الإمكانيات البشرية من خلال النمو الاقتصادي وأنها هدف سهل التحقيق ومتاح للجميع" (مصطفى و بن سائيه، 2014، صفحة 19) .

مفهوم التنمية المستدامة : تعد تحدياً لمفهوم التنمية الذى فرض نفسه منذ سبعينات القرن العشرين ، فقد نتج عن اهتمام النموذج الغربي فى التنمية بالقطاع الصناعي لوفرة الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ضعف القدرة الإنتاجية للأرض ، مما دفع العلماء والاقتصاديين إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة والتصديق عليه فى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992م (مصطفى و آخرون، 2008، صفحة 83) ، فهي " التنمية التي توفر حاجات الحاضر وتحافظ على حق الأجيال القادمة " (اصدارات مركز الانتاج الاعلامى بجامعة الملك عبد العزيز، 1437هـ، صفحة 41) . وربما تبين من عرض مفهوم النمو ، و التنمية وتطوره أن النمو الاقتصادي يعد أحد جوانب التنمية الاقتصادية و مرحلة متقدمة منها أو دليلاً على حدوثها ، بينما تمثل التنمية المستدامة مفهوماً أكثر عمقاً وعمومية يضمن للتنمية الاقتصادية إطاراً متكاملأ اجتماعياً ،ثقافياً، بيئياً مع مراعاة تكنولوجيا عصر المعرفة ومتطلباتها.

2- دور التعليم فى تحقيق التنمية الاقتصادية :

إن عمليتي التنمية والتعليم تتداخلان إلى حد يشبه الترادف ، فقد أصبح الاستثمار فى مجال التعليم أكثر الاستثمارات عائداً، خصوصاً بعد أن بلغت صناعة «رأس المال البشري» قمة الهرم الاستثماري فى العصر المعرفي بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات على الإطلاق ، و تغيرت مقومات وموارد الاقتصاد من الارض والعمالة والمال إلى العلم و الفكر والابتكار ، وصار رأس المال المعرفي ومدى نموه أفضل المؤشرات الدالة على زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي ، وسعى الاستثمار ورأس

المال بحثاً عن المعرفة أينما كانت خاصة في حال ضعف الإمكانيات المادية ومصادر التمويل (محي، 2013، صفحة 1315). وأصبح التعليم الأداة الهامة لدخول عصر اقتصاد المعرفة، والمحرك الأساسي للمجتمعات الباحثة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو المكون الرئيس لرأس المال البشري والاستثمار الحقيقي (Psacharopoulos, 2013, p. 12)، ومن ثم تنافست الدول فيما بينها لتحقيق الاستثمار الأمثل في البشر وزيادة إنتاجية الخريجين بما يرفع معدلات النمو و الأنفاق علي التعليم، حيث أوضح تقرير اليونسكو أن كل دولار ينفق على التعليم ربما ولد ما قيمته (15) دولار في النمو الاقتصادي (Grant, 2017, p. 2)، ولذلك تعددت أهداف التعليم في عصر الاقتصاد المعرفي وأصبحت غير نهائية بل تتغير وتتجدد وفقاً لمتطلبات العصر العلمية، الاجتماعية والاقتصادية ويمكن حصرها فيما يلي: (نياز، 2019، صفحة 322،323)

- إكساب الطلاب مهارات اقتصاد المعرفة مثل الحصول عليها وتقييمها، التمكين المعرفي كتنظيمها، إنتاج وتوليد الأصيل منها ونقلها وتوسيعها، استثمارها في تطبيقات جديدة.
 - تنمية قدرات الطلاب على حل المشكلات واتخاذ القرار، التكيف مع الواقع، وتنمية مهارات التعلم الذاتي لديهم، استخدام الحاسوب، التواصل الفعال مع الآخرين.
 - تنمية قدرات الطلاب العقلية للحصول على المعرفة من مصادرها الأصلية، واثقانها، وتوظيفها، إكسابهم أقصى درجات المرونة، تنمية التفكير الإيجابي لديهم وقبول المخاطرة.
- وأصبح مدى نجاح الدول في الدخول إلى مجتمع الاقتصاد المعرفي مرهوناً بمدى تحقيقها لتلك الأهداف، فقد تم وضع مؤشرات من قبل هيئات ومؤسسات عالمية يغلب عليها الطابع الاقتصادي لقياس مدى تقدمها في ذلك، ولعل من أهمها وأكثرها شهرة مؤشر المعرفة العالمي والذي يعد خارطة طريق التنمية المستدامة للدول حيث يساعدها على صياغة استراتيجيات التفكير المستقبلي لدعم المعرفة وتعزيزها باعتبارها عنصراً رئيساً في بناء اقتصاد معرفي أقوى مع ضمان التنمية المستدامة، ويعتمد المؤشر على قياس مدى التطور في سبع مؤشرات قطاعية هي " البحث والتطوير والابتكار، التعليم العالي، الاقتصاد، التعليم التقني، التدريب المهني، التعليم قبل الجامعي، تقنية المعلومات والاتصالات" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2020)، ويعرض الجدول التالي الترتيب العالمي لمصر على مؤشر المعرفة العالمي بالإضافة إلى بعض المؤشرات القطاعية بالنسبة إلى (138) دولة للعامين الأخيرين وذلك كالتالي:

جدول (1)

ترتيب مصر على بعض المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي في العامين 2019، 2020 م

البيان	2019	2020
مؤشر المعرفة العالمي	82	72
مؤشر قطاع التعليم العالي	49	42
البحث والتطوير والابتكار	83	74
التعليم قبل الجامعي	94	83
التعليم الفني والتدريب المهني	103	80

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، (2020): اصدار النسخة الثانية من تقرير استشراف مستقبل المعرفة الأول في العالم، مؤشر المعرفة العالمي، متاح على <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressrelease.2020/4/4>

يتضح من بيانات الجدول السابق : مقدار التقدم الذى أحرزته مصر خلال عام واحد فى جميع المؤشرات ، مما يدل على الجهد المبذول فى جميع القطاعات ، و فيما يتعلق بقطاع التعليم فهناك قفزات ملحوظة ولعل أكثرها تمييزاً تلك الخاصة بالتعليم الفنى والتدريب المهني والذى تنتمى له المدرسة الثانوية الزراعية ، مما يدل على سعى الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم و التعليم الفنى نحو رفع مستوى أدائها بما يحقق متطلبات سوق العمل .

ثانياً: مكونات المدرسة الثانوية الزراعية الداعمة للاقتصاد

تسهم المدرسة الثانوية الزراعية بأنماطها المختلفة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تمد به سوق العمل من قوى عاملة تم تدريبها من خلال الأنشطة الاقتصادية و مشروع رأس المال الدائم بالمدرسة ، و هى كالاتي :

- 1- المدارس الثانوية الزراعية نظام ثلاث سنوات، وتنقسم إلى شعبة زراعية تهدف إلى إعداد فئة الفنى الزراعي فى إحدى التخصصات المتوفرة بالمدرسة ، أمعاء المعامل تعد اللازم منهم للعمل بالمعامل المدرسية والدراسة بها عامة (وزارة التربية والتعليم، 1988) .
 - 2- المدارس الثانوية الزراعية نظام الخمس سنوات : تهدف إلى إعداد فئتي الفنى الأول والمدرّب فى مجال الزراعة وتحدد أقسام الدراسة وفقاً لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة (وزارة التربية والتعليم، 1988) ، وبدأ العمل بمدرستين وشعبة ملحقة طبقاً للقرارات الوزارية رقم (35) لسنة 1980م الخاص بإنشاء المدرسة الفنية المتقدمة للميكنة الزراعية واستصلاح الاراضي بمدينة الاسماعيليه ، (87) بتاريخ 1987/4/20م بتحويل مدرسة مسطرد الثانوية الزراعية نظام ثلاث سنوات إلى المدرسة الفنية المتقدمة للصناعات الغذائية ، و (80) لسنة 1990م باستحداث شعبة إعداد الفنى الأول فى مجال الإنتاج الحيواني وإحاقها بمدرسة دمنهور.
 - 3- المدارس الثانوية الزراعية المهنية: استحدثت فى العقد الأخير من القرن العشرين لاستيعاب الطلاب الحاصلين على شهادة (الإعدادية المهنية) ، والحقت بالمدارس الزراعية نظام ثلاث سنوات (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعى إدارة التوجيه الفنى) .
 - 4- المدارس الثانوية الزراعية نظام التعليم والتدريب المزدوج: وهى تشمل المدارس الفنية الزراعية (نظام السنوات الثلاث) ، لمهنة ميكنة زراعية ، تكنولوجيا تربية وإنتاج الأسماك بمحافظة أسوان. (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعى إدارة التوجيه الفنى)
 - 5- مدارس التكنولوجيا التطبيقية "مدرسة الصالحية للتكنولوجيا التطبيقية بمحافظة الشرقية" : تم افتتاحها فى العام الدراسي 2020/2019 ، بتخصيصين هما تكنولوجيا الزراعة والري وتكنولوجيا الإنتاج الحيواني و الداجني بالشراكة مع شركة الصالحية للاستثمار والتنمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مشروع تطوير القوى العاملة). (البوابة المصرية للتعليم الفنى)
- وتتعدد مكونات المدرسة الثانوية الزراعية الداعمة للاقتصاد على النحو التالي :

1- الطلاب وسياسة الالتحاق والقبول :

نظم قانون التعليم 139 لسنة 1981م فى المادة (10) " القبول بالتعليم الثانوي بالمفاضلة بين المتقدمين على أساس عاملي السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى المحافظة " ، وحدد قواعد

القبول بمدارس التعليم الزراعي ثلاث وخمس سنوات في مواده (30،38) بما يتطابق مع المادة (10) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، 1981، صفحة 11، 9، 4).

2- المكونات البشرية :

- الإدارة المدرسية : إدارة التعليم الفني الزراعي في مصر من مسئولية الدولة، فهي تشرف عليه إشرافاً فنياً ومالياً وإدارياً ومن ثم فإن إدارته تقوم على أسس مركزية وفق أربع مستويات متتالية طبقاً للقواعد التي تضعها الوزارة وهى ، المركزي، الإقليمي ، المحلي ، الإجرائي والى تمثله الإدارة المدرسية (دبور و أخرون، 2014، الصفحات 20-25) . ويوضح الجدول التالي أعضاء الإدارة المدرسية والمعاونون لها وأعدادهم في العام 2020/2019 كما يلي:

جدول (2)

إحصاء عن العام 2020/2019 بعدد المدارس والإدارة المدرسية والمعاونون لها.

البيان	مدارس	إدارة مدرسية	أخصائون	وظائف إدارية	عمال
جملة الثانوى الزراعى	251	293	1289	3508	612

وزارة التربية والتعليم و التعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2020/2019): الملخص الإحصائي للتعليم قبل الجامعي

ويتضح من بيانات الجدول السابق : أن نصيب كل مدرسة من الإدارة المدرسية (1،16)، العمال (2،43) ، مما يشير إلى تأثير الناحية الإنتاجية واعمال المشروع سلبيًا إن وجدت بالمدرسة ، ويجدر الإشارة إلى أنه في بداية العام الدراسي 2021/2020 خلت بعض المدارس من العمال وطاقم الأمن والإداريين نتيجة سياسة تقنين التعيين للحد من التضخم الوظيفي وصول عدد كبير منهم إلى سن التقاعد

- المعلمون : هم الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها العملية التعليمية ويتم تصنيفهم إلى :
(مجد و حسن ، 2015، صفحة 86، 85)

(أ) معلمو المواد الثقافية : يقومون بتدريس المواد المقررة (اللغة العربية- التربية الدينية- الرياضيات- اللغة الأجنبية- العلوم- الدراسات الاجتماعية)، وهم معدون للتدريس في المدارس الإعدادية والثانوية العامة وبالتالي لا يمتلكون الدراية الكافية بأهداف التعليم الثانوي الزراعي ، كما يتم اختيار الأحدث تخرجًا والأقل كفاءة علمية للعمل بها.

(ب) معلمو المواد الفنية النظرية : يقومون بتدريس مجموعة المعارف والأسس النظرية والتكنولوجية الخاصة بالمهن والتخصصات ، و هذه الفئة يتم اختيارها من خريجي، كلية التربية شعبه التعليم الزراعي وبعض الكليات الأخرى .

(ج) معلمو التدريبات العملية التكنولوجية : يقومون بالتدريب و تطبيق الجانب العملي ، وهم من الحاصلين على الدبلوم الثانوي الزراعي وستتبن دارسات تكميلية ، أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية المتقدمة وبطبيعة الحال يفتقرون إلى الإعداد التربوي .

ويوضح الجدول التالي تطور أعدادهم بالمدارس الثانوية الزراعية في الخمس سنوات الأخيرة كما يلي:

جدول (3)

تطور أعداد المعلمين بالمدارس الثانوية الزراعية خلال الفترة (2020/2019-2016/2015).

البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
معلمين ذكور	8513	8441	8239	8024	7736
معلمين إناث	5236	5301	5301	5252	5158
جملة	13749	13742	13540	13276	12.944

وزارة التربية والتعليم و التعليم الفني، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2020/2019): الملخص الإحصائي للتعليم قبل الجامعي. ويتضح من بيانات الجدول السابق : تراجع إجمالي أعداد المعلمين بمعدل (5,71%) خلال تلك الفترة ، وقد يرجع ذلك إلى اتباع الدولة سياسة تقنين التعيين للحد من التضخم الوظيفي ، ووصول البعض إلى سن التقاعد مما أثر سلباً على العملية التعليمية ، و يشير واقع بعض المدارس إلى تراجع أعداد المعلمين إلى أكثر من (40%) من قوة العمل مما أدى إلى توقف بعض الأقسام ، دمج الطلاب في الفصول وزيادة كثافتها بما يضعف مهارات الخريجين عن تلبية متطلبات سوق العمل في السنوات القليلة القادمة ما لم يتم تدارك ذلك الأمر.

3- المكونات المادية للمدرسة الثانوية الزراعية :

تخضع مكونات المدرسة المادية من الورش ، المعامل ، المزرعة و التجهيزات إلى معايير معترف بها حتى يكون التدريب ممكناً (مرتجى ، 2012، صفحة 57) ، وهى كالاتي:

(أ) المزرعة الملحقة بالمدرسة الزراعية :

تحدد مساحتها بحسب عدد الفصول فكل (33) فصل يقابلها (70) فدان ، ومن الشروط الواجب توافرها مصدر مياه للري وشبكة كهرباء، وقد تعرضت مزرعة المدرسة للتعديات على مر السنوات مما أدى إلى تقلص مساحتها ، او تأكلها تماما وبالتالي تراجع الأنشطة الزراعية والإنتاج الزراعي وبعض التجارب العملية التي يمارسها الطلاب ، وللمحد من ذلك صدر قرار (269) لسنة 2015م بحظر تحويل أو استقطاع اراضي و مباني أو خلافة من هذه المدارس دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء (جمهورية مصر العربية ، مجلس الوزراء، 2015) .

(ب) المعامل والأقسام الفنية بالمدرسة الزراعية :

تشمل معامل الألبان ، الصناعات الغذائية ، الكيمياء، الفيزياء ، البيولوجي وتمارس فيها التجارب العملية والأنشطة الزراعية المرتبطة بالأماكن المغلقة ويجب أن تكون مجهزة ومخصصة لتدريب الطلاب على الجانب العملي للمنهج ، إلا ان الواقع الفعلي يخالف ذلك فتجهيزاتها قديمة ومتهاكلة ويتم استلام المعدات بشكل عهدة مما يحولها من تقنية إلى مقتنى ، الكثافة المرتفعة للطلاب مع ضيق المساحة وقلة الخامات يحد من تنمية الجوانب المهارية لهم و يغلب الطابع النظري (ضحاوى و آخرون، 2019، صفحة 146) ، و تتعدد الأقسام الفنية بالمدرسة الزراعية ومنها: الإنتاج الحيواني ، تربية النحل ووقاية المزروعات ، البستنة لإنتاج الخضروات والفاكهة ونباتات الزينة، الصحة البيطرية لرعاية الحيوان ، العجائن والمخبوزات ، الألبان ، الصناعات الغذائية (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعى ادارة التوجية الفنى) ، وغالبًا ما تعمل بعقود شراكة مع القطاع الخاص بشرط تدريب الطلاب .

(ج) ورش المدرسة الزراعية :

يوجد بالمدرسة الزراعية نوعين من الورش تعليمية ميكانيكية تقوم بمساعدة الأقسام الأخرى بالمدرسة ، ورشة النجارة تقوم بإنتاج الأثاث المدرسي ، وعادة ما تبرم عقود شراكة مع القطاع الخاص لتشغيل تلك الورش ويشير الواقع إلى أن معظم معدات الورش قديمة ومتهالكة مما يدفع وكيل المشروع إلى التخلص منها بصفقتها عهدة إلى مدرسة أخرى.

ويتم تدبير التجهيزات والمعدات التي تحتاجها المدارس الزراعية على مستوى الجمهورية من واقع إحصاءات العجز في المعدات بجميع التخصصات للتوسع المستمر في إنشاء المدارس الزراعية ، غير أنه هناك قصور في التجهيزات عامة لقلّة الاعتمادات المالية المتاحة (ضحاوى وأخرون، 2019) .

4- الميزانية المخصصة للمدرسة الثانوية الزراعية :

يعتمد تمويل التعليم في مصر بشكل أساسي على نسبة ما يتم تخصيصه من الموازنة العامة للدولة ، والانفاق على التعليم الثانوي الزراعي كجزء من التعليم قبل الجامعي منخفض لانخفاض نسبته من ميزانية الدولة في ظل حاجة المدرسة إلى تحديث بنيتها التحتية وتجديد وتطوير المحتوى التعليمي والاهتمام بالتدريبات ، كما أنه يعاني كغيره من ضعف الانفاق الاستثماري، ولهذا حددت الوزارة بعض مصادر التمويل الأخرى و منها السلفة المؤقتة من حسابات الأنشطة، قروض ميسرة من الصندوق الاجتماعي ، تمويل للمشروع من اللجنة العليا لمشروع رأس المال، مساهمة الجمعيات الأهلية ، تأجير مرافق المدرسة ، عرض أجهزة وخدمات المدرسة في مزاد علني (هندي، 2009، صفحة 112) ، بجانب سعيها إلى التعاون مع صندوق تطوير التعليم وبعض المؤسسات المحلية " مصر الخير " ، البنوك العالمية " بنك KFW الألماني " ، برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهن TVET2 لتفي بمتطلبات التأهيل المستمر للطلاب (الجوشي، 2019، صفحة 34) .

5- مناهج المدرسة الثانوية الزراعية :

تفتقر المناهج إلى بعض الجوانب الدراسية الهامة مثل العلوم الاجتماعية والدراسات البيئية ومواكبة التغييرات المتلاحقة والسريعة بسوق العمل (رفاعي، 2009، صفحة 358) ، ويدرس طلاب المدارس الثانوية الزراعية مناهج دراسية تشمل : (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعي، إدارة المناهج والكتب)

المواد الثقافية العامة : وهى مجموعة من المواد التي يدرسها الطالب لتحصيل قدر من الثقافة العامة اللازمة لإعداده ثقافياً واجتماعياً ، مثل مواد اللغة العربية – التربية الدينية - اللغة الأجنبية.

المواد الفنية التخصصية : وهى لتحصيل قدر من الثقافة المهنية التي تؤهل الطالب للتخصصات المهنية .

المواد العملية : وتدرس في المعامل والورش وتكون بالقدر الذي يكسبهم المهارات وفقاً لكل تخصص.

ويتبين مما سبق ضعف مكونات المدرسة المادية ، وضرورة تقنين أوضاع المزرعة ومدتها بالألات الزراعية الحديثة ، صيانة وتجهيز المعامل والورش بما يلبي الاحتياجات التدريبية لإكساب الطلاب المهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل .

.. ثالثاً: علاقة المدرسة الثانوية الزراعية برؤية مصر 2030

لقد تبنت الدولة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 لتكون منهاجًا وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي بالتركيز على التعليم ودوره الاستراتيجي ، والمدرسة الثانوية الزراعية كعنصر رئيس يمد سوق العمل بحاجته من الكوادر المؤهلة علميًا وفنيًا ومهنيًا تربطها علاقة قوية بتلك الرؤية (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، 2015، صفحة 1) .

1- رؤية مصر 2030 :

بدأ إعدادها فى العام 2014م، وأطلقت في العام 2018م واستهدفت : (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، 2015، صفحة 3)

- ✓ تطوير وصياغة رؤية للتنمية حتى عام 2030م تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
 - ✓ رفع ميزة التنافسية والعمل على إحياء دور مصر التاريخي وتحسين حياة المواطنين.
 - ✓ مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبرات فى إعدادها.
- و روعي في إعدادها عدة اعتبارات من أهمها: (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، 2015، صفحة 3)

- التحديات التي تواجه مصر من ندرة الموارد الطبيعية، المادية، البشرية .
 - البحث عن طرق لتحويل التحديات إلى محفزات .
 - تحديد دور الكيانات المشاركة والمؤثرة وتعريف مهامها لتكون عضوًا فاعلاً فى عملية التنمية.
- وتم صياغتها اعتمادًا على رؤية القيادة السياسية لمصر عام 2030م والتي تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام متطلعة إلى بناء اقتصاد تنافسي متنوع يقوم على المعرفة والابتكار والتوظيف الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية " أن تكون مصر بحلول 2030 ذات اقتصاد تنافسي ، متوازن ، متنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة ، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ، ذات نظام بيولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية الانسان والمكان لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بحياة المصريين" ، واستهدفت أن تكون مصر من أفضل (30) دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية ، مكافحة الفساد ، التنمية البشرية ، تنافسية الأسواق، جودة الحياة ، وبذلك فقد تضمنت أهداف رئيسة شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية (إبراهيم، 2019، صفحة 12) ، وعلى الرغم من المميزات العديدة للرؤية الا أنه شابها بعض العيوب.
- مميزات استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 :**

- لقد وضعت الرؤية الملامح العامة لمستقبل مصر حتى العام 2030م متضمنة الأهداف الاستراتيجية فى جميع المجالات ، ومن أهم مميزات ما يلي : (عبد العال)
- تم صياغتها من قبل الوزارة المسؤولة عن التخطيط في مصر بالتعاون مع القطاع الخاص والهيئات الحكومية والمتخصصة ومنظمات المجتمع المدني.
 - تضمنت بعض المقترحات مثل ربط مخرجات التعليم الفنى بمتطلبات سوق العمل والتوسع فيه.
 - و على الرغم من صياغتها من قبل الوزارة المسؤولة واهتمامها بالتعليم الفنى فلم تشرك خبراء من قطاع التعليم الفنى ، كما ذكرت مقترحات لربط التعليم الفنى بمتطلبات سوق العمل و لم تحدد آليات التنفيذ ، كما يؤخذ عليها عدد من الملاحظات من أهمها ما يلي : (عاشور، 2017، صفحة 464،465)
 - ✓ غياب أدبيات ونظريات التنمية لشرح كيفية استغلال رأس المال البشرى وغيره .
 - ✓ بالغت فى الأهداف فى ظل غياب الآليات والميزانيات اللازمة لتحقيقها .
 - ✓ الخطط الاستراتيجية تتضمن قيمة أو قيم مثل الأمانة واتقان العمل ولم تتبنى الرؤية قيمة معينة .

ويعد خلو الرؤية من نظرية تشرح كيفية الاستفادة من رأس المال البشرى ، غياب قيمة "اتقان العمل" ، المبالغة فى الأهداف دون توفير الميزانيات اللازمة من أكثر العيوب التى قد تؤثر سلبيًا على أداء المدرسة الثانوية الزراعية وكفاءة مخرجاتها.

2- المدرسة الثانوية الزراعية برؤية مصر 2030:

أكدت رؤية مصر 2030 على مواصلة الاستثمار فى التعليم والتدريب، ووضعت أهداف استراتيجية تبرز أهميته لتطوير التعليم ومنها : (الاستدامة والتمويل ، التنمية المستدامة)

- تحسين جودة الأنظمة التعليمية بما يتفق مع النظرة العالمية.
 - إتاحة التعليم للجميع على قدم المساواة.
 - تحسين تنافسية النظم التعليمية ومخرجاتها.
- وإيمانًا منها بقيمة التعليم الفني وأهميته فى إحداث نهضة تنموية شاملة للمجتمع فقد وضعت أهداف وبرامج خاصة به ، ويتبين ذلك من العرض التالي :

الأهداف الخاصة للتعليم الفني والتدريب :

و تتمثل فى : (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ، 2030)

- تحسين وضع مصر فى المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب.
 - تطبيق قواعد الاعتماد والجودة بما يتوافق مع المعايير العالمية.
 - تمكين الطلاب من مهارات ومتطلبات سوق العمل .
 - التنمية المهنية المستدامة للمعلمين والمدرسين.
 - التخطيط لتطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية.
 - إقامة منظومة متكاملة ومتطورة للتعليم الفني وفقًا لمتطلبات خطط التنمية وسوق العمل.
- وقد وضعت الرؤية مجموعة من البرامج لتفعيل الأهداف الموضوعية للتعليم الفني لتحقيق ما تسعى له ومن أهمها : (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، 2015، صفحة 19)
- ✓ تحديد آلية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص لإنشاء مدارس و جلب موارد للتعليم الفني.
 - ✓ العمل على تحسين جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية
 - ✓ تكثيف التوعية وتغيير النظرة المجتمعية الدونية للتعليم الفني .
 - ✓ نظام جمع معلومات متكامل وحيوي عن سوق العمل .
 - ✓ تطوير الإطار العام للمؤهلات المصرية فى التعليم الفني والمهني والتدريب.
 - ✓ إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص لتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني .
- وقد تم وضع عدد من المؤشرات الخاصة لقياس تنفيذ البرامج الموضوعية و درجة التقدم فى تحقيق أهداف التعليم الفني ، يوضحها الجدول التالي :

جدول (4)

أهم مؤشرات قياس أداء التعليم الفنى والتدريب حتى عام 2030م.

المؤشر	2014/2015	2020	2030
متوسط عدد الطلاب بالفصل (طالب/فصل)	38	30	30
نسبة الانفاق على التعليم فى الناتج الإجمالى المحلى	3	5	8
نسبة مؤسسات التعليم قبل الجامعى الحاصلة على الجودة	4,6	20	60
نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى من المتفوقين فى الاعدادية	4	12	20
نسبة خريجي التعليم الفنى الذين يعملون فى مجال تخصصهم	30	60	80
نسبة الملتحقين بالتعليم المهنى من إجمالى التعليم الفنى	4	16	30

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى. (2015): تاريخ الاسترداد 21/ 12/ 2019، [www.crci.sci.eg/wp-](http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf)

[content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf](http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf)

ويتبين من قيم مؤشرات الأداء بالجدول السابق أنها لا تطابق الواقع الفعلي للمدرسة الثانوية الزراعية وذلك كالاتي:

- سجل متوسط أعداد الطلاب فى العام الدراسي 2020/2019م بفصول المدرسة الزراعية (48.4) فى العام 2020م حسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2020) كما يشير الواقع أنها تجاوزت الثمانون طالب فب بعض مدارس المحافظات .

- نسبة الانفاق على التعليم قبل الجامعى فى العام الدراسي 2019/2018 (2.5%) من إجمالى الميزانية العامة للدولة حسب أخر اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

- تقدر نسبة المؤسسات التعليمية التي حصلت علي الاعتماد من الهيئة حتى العام 2019/2018 م علي مستوي التعليم قبل الجامعى (8%) ، وبضم التعليم الأزهرى قبل الجامعى تصبح النسبة (11%) ، وحتى العام 2021/2020 لم يتم اعتماد أي مدرسة زراعية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد) .

- مازالت معاناة التعليم الزراعي من النظرة الدونية قائمة حيث يلتحق به أقل الطلاب فى مجموع الدرجات ، و يدعم قانون التعليم 139 لسنة 1981 م وغيره تلك النظرة بجعل التعليم الثانوي العام المكان الأنسب للمتفوقين ويتضح ذلك من استحواذه على (60.96%) ، (46.97%) من جملة المدارس والتلاميذ على الترتيب فى العام الدراسي 2020/2019م .

- تسببت سياسة الإتاحة فى تكديس الطلاب بالمدرسة دون أن يقابل ذلك الاستعداد المناسب لهذه الأعداد الكبيرة مما أفقد التعليم الجودة المطلوبة و أثر سلبًا على خطط التنمية ، وزاد من معدلات البطالة بين الخريجين ، فقد أشارت أحدث التقديرات إلى أن معدل البطالة فى الربع الأخير من العام 2019م هو (8%) مثل خريجي التعليم المتوسط الفنى (41.85%) من تلك النسبة . (جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، صفحة 55،54)

- ذكرت وزارة التربية والتعليم أن عدد المدارس المهنية فى العام الدراسي 2020/2019 بلغ (90 مدرسة ، إلا أنها فى الواقع هى مجرد فصول ملحقة بالمدرسة الزراعية نظام ثلاث سنوات ، يلتحق بها الطلاب ضعاف المستوى التحصيلي مما تكرر مرات رسوبهم بمرحلة التعليم الأساسي ، (الإدارة العامة للتعليم الزراعي) كما يشير الواقع لبدء إغلاق تلك الفصول بصورة نهائية لبدء تطبيق التربية العسكرية بالمدارس تبعاً .

ويتضح مما سبق أن قيم مؤشرات الأداء للمدرسة الثانوية الزراعية تأثرت بعيوب الرؤية ذاتها فى كونها تطلعات وآمال لا ترقى إلى مستوى التطبيق ، مما يشير إلى أن تحسنها حتى العام 2030 يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد من قبل الدولة لتمكين المدرسة من تلبية حاجات سوق العمل.

رابعاً الجهود المبذولة لتحقيق المدرسة الثانوية الزراعية التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030

أدرت الدولة المصرية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية و قيم العدل والمساواة التي تسعى إلى تحقيقها في المجتمع لا بد أن تستند إلى قاعدة اقتصادية قوية ، وايقنت أن التعليم هو الطريق إلى ذلك فاتبعت سياسة إتاحتها للجميع بمختلف أنواعه ، و أهتمت بشكل خاص بالتعليم الفني وأعلنت من شأنه لسد حاجتها من العمالة الماهرة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وصاحب ذلك زيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة الثانوية الزراعية فتأثرت مواردها و جودة خريجها ، مما دفع الدولة لبذل العديد من الجهود المتمثلة في القيام بمبادرات وشراكات محلية وعالمية ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لمواجهة المعوقات والمشكلات التي لحقت بها ، فبدأت بتطبيق منظومة الجداريات بعدد من المدارس على أن يتم إلحاقها جميعاً فيما بعد في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية وفق رؤية مصر 2030.

1- أمثلة من شراكات ومبادرات الدولة المحلية والعالمية :

(أ) الشراكات على المستوى المحلي : تكون في صورة تعاون ما بين وزارة التربية والتعليم والشركات والهيئات ، ومن أنجحها افتتاح مدرسة الصالحية الزراعية التكنولوجية التطبيقية كثمرة التعاون بين الوزارة و شركة الصالحية للتنمية والاستثمار في العام 2020/2019 م على أن تشرف الشركة على المدرسة ويتم التدريب بمزارعها ، وأن توفر فرص عمل للخريجين بمشاريعها بعد التخرج .

(ب) المبادرات على المستوى المحلي : تكون من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة ، و يعد مشروع رأس المال الدائم من أقوى المبادرات وأسبقها ، فقد بدأ بالمدارس الفنية في العام الدراسي 1958/1957م كأحد صور الأهتمام بها بتخصيص مبلغ قدره (60.000) جنية لتمويل أنشطتها الاقتصادية وتنمية المدرسة علمياً وعملياً بهدف زيادة الإنتاج القومي و تقديم خدمات للمجتمع المحلي (وزارة التربية والتعليم، 1971، صفحة 2) ، وترجع أهميته إلى إسهامه فى رفع الكفاءة والكفاية الداخلية للمدرسة ، حيث يتيح الفرصة أمام الخريجين للتكيف مع المهن المتاحة في سوق العمل ، ويكسبهم القيم الإيجابية نحو العمل والإنتاج ، يقلل من ظاهرة الرسوب والتسرب عن طريق شغل الطلاب بالتدريبات العملية ، كما يساعد فى رفع كفاءة معلمي المدرسة ويزيد من خبرتهم بالإضافة للنفع المادي ، ومنتجاته هى الأقل سعراً بالسوق (وزارة التربية والتعليم، 2013 ، 2011) .

(ج) شراكات الدولة على المستوى العالمي : تعود أهميتها إلى أنها تهدف إلى بناء قدرات الطلاب لتأهيلهم للاحتكاك بسوق العمل وربط الخريجين بالوظائف المتاحة ، استفادة المعلمين والقطاع الخاص من الخدمات المقدمة ، كم أنها تساهم في تمويل التعليم الفني ، ومن أبرزها مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET ، وبخاصة في مرحلته الثانية بناء على اتفاقية التعاون المشترك المبرمة بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي والموقعة من الأخير فى بروكسيل بتاريخ 2013/11/26م ، ومن الأولى فى القاهرة بتاريخ 2013/12/12م ، واستجابة للاحتياجات القومية لتطوير التعليم الفني والارتقاء بجودته صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (105) لسنة 2014م بالموافقة على اتفاق تمويل بشأن البرنامج ، الذى هدف إلى تحسين هيكل وأداء نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر لمقابلة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة بشكل أفضل ، تحسين جودة مؤسساته وزيادة فرص الشباب للتوظيف والتنافسية بما يتماشى مع خطة التنمية الشاملة للدولة في الحاضر والمستقبل، ويتفق ذلك مع استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 في ضرورة تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بصورة متكاملة ومتطورة تلبى احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل . (الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد ، 2017 ،

2- منظومة الجدارات بالمدرسة الثانوية الزراعية تحقق رؤية مصر 2030 :

بدأت الوزارة بإعداد منظومة متكاملة لبرامج الجدارات في العام 2018/2017 بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والعالميين حتى تتمكن من الربط بين مشروعات المدرسة وسوق العمل بما يحقق متطلباته وفق أهداف رؤية مصر 2030.

مفهوم الجدارة competence: هي الخاصية أو السمة الفردية الكامنة التي تشتمل على كلاً من المعرفة ، المهارات ، القيم ، الاتجاهات ، وأصبح علي كل من يدخل سوق العمل أن يجمع بين ثلاث مجالات لها بدرجات متفاوتة وهي: شخصية ، ريادية ، مهنية ، وتأخذ الجدارة المهنية شكلين ، واسع وهو المهارات المرتبطة بالجوانب الفنية للمهنة وضيق في بعض الخصائص الفنية لها (صالح و آخرون ، 2018 ، صفحة 101،102) ، وعن طريقها يمكن التنبأ بمن يجيد عمل ما قياساً على معيار او مواصفات معينة ، وتعدد المعايير المستخدمة لتحديد وتقييم الجدارات ، ومنها : (طه ، 2013 ، صفحة 255،256)

- الأداء المتفوق : وهو ما يفوق المستوى المتوسط ، ويقدر بمستوى صاحب الأداء الأعلى من بين عشرة أشخاص في عمل معين .

- الأداء الفعال : وهو أدنى مستوى مقبول من العمل ، والانخفاض عنه يعنى أن الفرد أو العامل أصبح غير جدير لإنجاز هذا العمل .

برامج الجدارات وكيفية التقييم بالمدرسة الثانوية الزراعية :

تمت الموافقة على تطوير مناهج التعليم الفني وفق منظومة الجدارات المهنية بالقرار الوزاري رقم (46) لسنة 2017م من قبل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ، وهي منهجية معتمدة دولياً لسد الفجوة بين مهارات الخريجين وحاجة سوق العمل ، وتم التنفيذ وفق الإطار المتفق عليه بالتعاون مع مشروع دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET 2 ، وتبنى قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم التوجه نحو التعليم والتدريب القائم على الجدارات ، والأخذ بمبدأ التدريب والإعداد المستمر، على أن يبدأ التطبيق فى العام الدراسي 2019/2018 في التخصصات التي تتوافر لها متطلبات ذلك، وتم صياغة برامج كل تخصص بعد مراجعة ومناقشة رجال الأعمال في صورة وحدات تتكون من مخرجات التعلم (الجدارات) ويتراوح عددها من (2-7) ولكل مخرج معيار أو معايير دقيقة للحكم عليه ، وأصبح

على الطالب أن يجتاز جميع الوحدات خلال الثلاث سنوات ، وذلك بانتقاله من جدارة إلى أخرى حسب مستويات التمكن حتى يحصل على رخصة مزاولة المهنة ، و تم وضع دليل للطالب به المادة العلمية والخطوات والتعليمات ، وأخر للمعلم موضح به كيفية التحضير والشرح والتقييم بالاعتماد على أساليب وطرق متنوعة تقوم على استخدام الأدلة وهى : (الإدارة العامة للتعليم الزراعي ، 2020)

- ✓ دليل الأداء وهو بطاقة ملاحظة يدون بها تعليقات على أداء الطالب .
- ✓ دليل التساؤل وهو عبارة عن أسئلة يجاوب عليها الطالب شفهي وتحريري .
- ✓ دليل المنتج وهى بطاقة تحليل أو وصف للمنتج .
- ✓ أدلة داعمة (صور – فيديو) .

ويخضع الطلاب لأساليب تقييم مرحلي ونهائي لكل جدارة على حدة كما يتضح من الآتي :

- التقييم المرحلي : ثلاث مستويات تبدأ بالمستوى (صفر) وتعنى أن الطالب (لم يجتاز) ، أما (1) فتعنى (اجتاز دون جدارة) تحت إشراف المدرب ، بينما (2) تمكنه من تنفيذ جميع المهام بإتقان (اجتاز بجدارة) (حجازى، 2019، صفحة 309) ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

جدول(5)

التقييم المرحلي وفق منهجية الجدارات

م	مستويات التقييم		
	(0)	(1)	(2)
	لم يتمكن	تمكن	تمكن بجدارة

راضى، وائل أحمد ، (2020) : منهج الجدارات الحرفية مدخل لتطوير إعداد برامج العامل الفني بالمدارس الثانوية الصناعية بمصر ، المجلة التربوية ، 77ع ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ص 784 .

ويتضح من مكونات الجدول السابق : أن أساليب التقييم المرحلي وضعت لتحديد بدقة مستويات الطالب لكل جدارة على حدة ، متدرجة من صفر إلى اثنين لتوضح حال اجتيازه لها .

- التقييم النهائي : وفيه يتم تقسيم المستويات الحرفية للطلاب إلى ثلاثة وفق منهجية الجدارات ، وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

جدول(6)

التقييم النهائي وفق منهجية الجدارات

مستوى	المعدل %	توصيف المهام بكل مستوى
حرفي ثالث	70 : 79	ينفذ مهام محددة ولا ينتقل من مهمة إلى أخرى إلا بموافقة المشرف
حرفي ثاني	80 : 89	ينفذ مهامه باستقلالية وفق خطوات محددة متفق عليها ويتكيف مع الجديد.
حرفي أول	90 : 100	يمارس مهامه بإتقان مع قدرته على حل مشكلات العمل ، التقييم الذاتي، اقتراح حلول جديدة وصولاً لأفضل النتائج في محيط العمل

راضى، وائل أحمد ، (2020) : منهج الجدارات الحرفية مدخل لتطوير إعداد برامج العامل الفني بالمدارس الثانوية الصناعية بمصر ، المجلة التربوية ، 77ع ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ص 785 .

ويتبين من الجدول السابق : أن عملية التقييم النهائي أصبحت تعتمد بشكل واقعي وعملي على مدى مناسبة حرفة الطالب كعامل او فني ماهر لتلبية متطلبات سوق العمل.

ويتضح مما سبق أن برامج الجدارات تعد بداية حقيقية للسير على الطريق الصحيح لتلبية متطلبات سوق العمل ، من خلال مشاركة المستفيدين في وضع برامج المهن المطلوبة لديهم ومشاركتهم في التقييم الحقيقي والفعلي للطلاب..

خامساً : آليات تفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية في التنمية الاقتصادية :

أوضحت محاور البحث السابقة ما يلي:

- تمتلك المدرسة الزراعية مقومات اقتصادية متنوعة يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهي تمتلك عمالة فنية وخبرات عملية من المعلمين ، الطلاب كعمالة قابلة للتعليم وقادرة على الإنتاج بأقل تكلفة ، أصول متمثلة في مزرعتها ، الورش والمعامل ، المعدات والأجهزة ، ولكنها بحاجة إلى الدعم ، التحديث والتطوير.
 - يشير الواقع إلى تأخر مؤشرات قياس أداء المدرسة الثانوية الزراعية برؤية مصر 2030، ويعد ذلك انعكاساً لضعف مكوناتها وضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية .
 - تبذل الدولة العديد من الجهود لتبلي المدرسة متطلبات سوق العمل.
- ويتبين من ذلك أهمية وضع مجموعة من الآليات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية ، وتصنيفها وفقاً للمحاور الآتية :

1- أهداف المدرسة الثانوية الزراعية : تضمين أهداف التعليم الزراعي أهدافاً خاصة ترتبط بخطط التنمية بالمحافظات وذلك من خلال صياغة أهداف تلزم المدرسة بتنمية مهارات الطلاب وفقاً لسوق العمل المحلى مثل :

- ✓ تنمية مهارات الطلاب للعمل بالمشروعات الزراعية بالمحافظة .
 - ✓ إعداد العمالة الفنية الماهرة للعمل بمصانع المحافظة .
- 2- سياسة الالتحاق والقبول : تحسين نظم القبول المتبعة حالياً لتناسب توجهات الوزارة الحالية والمستقبلية بتعديل نص المواد (10،30،38) من قانون التعليم 139 لسنة 1981 المنظمة لقواعد القبول لتصبح وفق مجموع درجات النجاح و الشروط التالية :
- ✓ توزيع الطلاب على التخصصات وفقاً لمتطلبات سوق العمل.
 - ✓ تحديد الأعداد المطلوبة لكل تخصص حسب إمكانيات المدرسة .
 - ✓ إجراء اختبارات قبول شاملة (لياقة صحية ، لغات ، مهارات حياتية ،...) يشارك بها المستفيدين
- 3- الإمكانيات البشرية بالمدرسة :

الإدارة المدرسية : الارتقاء بمستوى الإدارة المدرسية وخاصة القائمة على إدارة المشروع والإشراف على عمليات الإنتاج داخل المدارس لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية بعقد دورات تدريبية دورية في فنون الإدارة الحديثة ، إدارة المشروعات ، وضع خطط العمل ، دراسات الجدوى ، جودة المنتج، المراجعات الحسابية والفنية ، وذلك من خلال :

- ✓ تعاون الوزارة مع الهيئات ، الوزارات ، الجامعات في عقد دورات متخصصة للإدارة المدرسية

✓ وضع معايير تتضمن عدة جوانب (إدارية ، صحية ، تربوية ، نفسية ،...) لاختيار مدير المدرسة ليتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليه .

المعلم :

- زيادة أعداد المعلمين لسد العجز فى معلمى التخصصات المختلفة وذلك من خلال :
 - ✓ التعاقد مع خريجي الكليات العملية فى بعض التخصصات التى تعاني من العجز وتدريبهم للالتحاق بالعمل بالمدرسة وفق عقود سنوية يكون شرط تجديدها مقدار انجازات المتعاقد فى العملية الإنتاجية .
 - ✓ تقنين مد فترة العمل لمعلمى بعض التخصصات ممّا انتهت فترة عملهم لوصولهم إلى سن التقاعد لمدة عام أو أكثر حسب حاجة المدارس إليهم .
 - ✓ إعادة النظر فى سياسة تقنين التعيين التى تتبعها الدولة وتوفير المعلمين اللازمين لبعض التخصصات.
- الاهتمام بتأهيل وتدريب المعلمين أثناء الخدمة وذلك من خلال :
 - ✓ الإعلان عن تقديم برامج وورش عمل لمعلمى المدرسة عن مستحدثات الإنتاج لكل تخصص فى الإدارات التعليمية مقابل سداد رسوم مناسبة تضمن جدية المعلمين فى الاستفادة، منحهم شهادات يعتد بها فى الترقية، وتقييم إنتاج الأقسام بعدها .
 - ✓ منح رخصة مزاولة التعليم الفنى الزراعي وفق نتائج التقييم الدورى للمستوى المهني للمعلمين ووضع معايير لتجديدها مثل زيادة أرباح القسم , نسبة اقبال الجمهور على المنتج , جودة المنتج...وما إلى ذلك.

- 4- **الإمكانات المادية :** تزود المدرسة بحاجتها من الآلات، المعدات، الأجهزة الأساسية وفق متطلبات التدريب والإنتاج من خلال حصر احتياجات كل مدرسة وفق متطلبات سوق العمل، مع وضع خطة صيانة دورية .
- 5- البحث عن بدائل جديدة للتمويل وذلك من خلال مساهمة الجهات المستفيدة كرجال الأعمال من أصحاب المصانع والمزارع فى تمويل بعض الأقسام او التخصصات خاصة تلك التى تعمل وفق منظومة الجدارات .

مقترحات البحث :

- يفترح البحث دراسات وبحوث أخرى مكمله له فى المجال من أهمها :
 - تطوير المدارس الثانوية الزراعية بمصر فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة زراعيًا " دراسة مقارنة "
 - شراكة المؤسسات الزراعية والصناعية المستفيدة من خريجي المدرسة الزراعية بمصر فى تمويلها وتطويرها.
 - تصور مقترح للاستفادة من خريجي الكليات العملية فى سد عجز المعلمين بالمدارس الثانوية الزراعية لمدة عام كبديل للتجنيد أو الخدمة العامة.

المراجع:

- 1) إبراهيم ، فاطمة أحمد عبد الفتاح (2019) : تصور مقترح لتطوير منهج التاريخ لطلاب الصف الأول الثانوى فى ضوء استراتيجىة التنمية المستدامة" رؤية مصر 2030" و أثره على تنمية قيم المواطنة لديهم. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية (ع110) ، ص12.
- 2) الإدارة العامة للتعليم الزراعى. (بلا تاريخ). الإدارة العامة للتعليم الزراعى . تاريخ الاسترداد 2020/8 /21 ، من <http://portal.moe.gov.eg/Departments/technical/Pages/Agronomist.aspx>
- 3) الاستدامة والتمويل التنمية المستدامة ، أهداف رؤية مصر 2030 لتحسين جودة نظام التعليم ليتوافق مع النظم العالمية للاستدامة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020/5 /26 ، من <https://www.sfegypt.com/4448>
- 4) استراتيجىة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020 /11 /23 من <https://www.marefa.org>
- 5) إسماعيل ،حنان اسماعيل (2019) : نظم التعليم واقتصاد السوق الاجتماعى بين الفكرة وإمكانية التطبيق. مجلة إدارة الأعمال (165)، ص14.
- 6) اصدارات مركز الإنتاج الإعلامى بجامعة الملك عبد العزيز. (1437هـ). التنمية المستدامة فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول، ع11، مج 1. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ص41.
- 7) الأصفهانى ، ابو القاسم الحسين محمد . (1992). المفردات فى غريب القرآن. دمشق : دار القلم الدار الشامىة.
- 8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربىة. (2020). تقرير استشراف مستقبل المعرفة الأول فى العالم، مؤشر المعرفة العالمى، تاريخ الاسترداد 2020 /4 /4 ، من <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressre>
- 9) البوابة المصرىة للتعليم الفنى. (بلا تاريخ). افتتاح (11) مدرسة للتكنولوجيا التطبيقىة مع كبرى الشركات. تاريخ الاسترداد 2021 /1 /11 ، من <http://gate.ahram.org.eg/News/2378762.aspx>
- 10) جمهورية مصر العربىة ، مجلس الوزراء. (2015) : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(269) المادة الأولى .
- 11) جمهورية مصر العربىة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مصر فى أرقام 2020.
- 12) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . (2020): النشرة السنوىة للتعليم قبل الجامعى للعام الدراسى 2019/2020.
- 13) الجىوشى، احمد (2019). منظومة التعليم الفنى المصرى نحو معايير الجودة العالمىة. المؤتمر القومى العشرين (العربى الثانى والعشرين). المؤتمر القومى العشرين. القاهرة، 20-21 أبريل.
- 14) حافظ ،ولاء محمد رضا (2019): العائد التربوى من التعليم الحكومى والخاص كمردود لتكلفة الطالب فى التعليم قبل الجامعى فى مصر . مجلة كلية التربية. ع25، صفحة 66.

- (15) حجازى ، نجلاء محمد على . (2019): الجدارات الحرفية لإعداد فنى النسيج بالمدرسة الفنية المتقدمة الصناعية، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية.مج25،ع13، ص 309.
- (16) خزيم ،سعيد امام كامل . (2018): مقترح لتطوير التعليم الثانوى الزراعى فى جمهورية مصر العربية . مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع10، ج3، ص383.
- (17) دبور ، يسرى طه ، و آخرون. (2014): مشكلات بعض المدارس الثانوية الفنية فى مصر ومقترحات حلها. القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.
- (18) رفاعى ،عقيل محمود (2009): تطوير التعليم المهني في مصر "رؤية مقترحة فى ضوء خبرات بعض الدول". مجلة مستقبل التربية العربية، مج 20،ع85، ص 385 .
- (19) سعيد ، هبة حسين. (2020): دور التعليم الفنى الزراعى فى التأهيل المهنى للموارد البشرية بالقطاع الزراعى . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص411-443.
- (20) شاهين ، محمد عبدالله . (2018): الاقتصاد المعرفى وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العرلمة. القاهرة : دار حميثرا للنشر والتوزيع.
- (21) شفيق ،جمال فخر الدين. (2019):. برنامج مقترح وفق رؤية مصر 2030 لإعداد العامل المهنى تخصص الزخرفة والإعلان بالمدارس المهنية الثانوية. المجلة التربوية ،ع68، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ص 1530،1531،1524.
- (22) صالح ، نهى عثمان (2016): أثر التعليم الفنى على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المدارس الفنية بالولاية الشمالية(رسالة ماجستير، غير منشورة). السودان: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة دنقلا.
- (23) صالح ،حمد على ، و آخرون . (2018): إدارة الجدارات والمواهب "مدخل شمولى ". عمان: دار اليازوردي العلمية للتوزيع والنشر.
- (24) ضحاوى، بيومى محمد ، و آخرون. (2019): بعض مشكلات التعليم الثانوى الزراعى، مجلة العلوم التربوية ،ع3 ، ص 148-150.
- (25) طه ،عاطف جابر . (2013): قضايا عالمية معاصرة فى الموارد البشرية ، مج1، القاهرة : الدار الأكاديمية للعلوم.
- (26) عاشور، نيللى السيد (2017) : مواصفة قياسية مقترحة لتطوير ادارة الموارد البشرية بالجامعات المصرية على ضوء رؤية مصر 2030. مجلة كلية التربية، مج 67، ع3، ص ص 464،465.
- (27) عبد العال ، عبد الناصر . (بلا تاريخ). قراءة فى استراتيجىة مصر للتنمية 2030. تاريخ الاسترداد 12 / 1 / 2020، من المعهد المصرى للدراسات: <http://eipss-eg.org>
- (28) عزب، محمد على.(2011) : التعليم الجامعى وقضايا التنمية . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- (29) عساف ، صالح أحمد . (1434 هـ): المدخل إلى البحث فى العلوم السلوكية (المجلد 3). المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.
- (30) عطية، عبد القادر محمد عبد القادر . (2002). اتجاهات حديثة فى التنمية. القاهرة : الدار الجامعية.

- (31) عمر ،احمد مختار . (2008) : معجم اللغة العربية المعاصرة ،مج 1، القاهرة : دار عالم الكتب.
- (32) مجلس الشورى ، الأمانة العامة. (2014): دستور جمهورية مصر العربية.
- (33) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2014): تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية ، القاهرة.
- (34) محمد ،احمد محمد ، وحسن ، زينب محمد . (2015): واقع ازمة القيم في التعليم الفنى قبل الجامعى. المؤتمر القومى التاسع عشر " العربى الحادى عشر " بعنوان التعليم الجامعى وازمة القيم فى عالم بلا حدود. القاهرة : جامعة عين شمس.
- (35) محمود، عادل على محمد (2018): تصور مقترح لدور الإدارة المدرسية في تفعيل مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الصناعية بمصر . مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع11، ج4، ص ص 385،386.
- (36) محى ، حمد مسعد . (2013): دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع المصرى. مجلة كلية حقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع2
- (37) مرتجى، لىلى اسماعيل . (2012): التطوير المؤسسي لمنظومة التعليم الفنى . مجلة الإدارة ، ص57.
- (38) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. (2019 /11/ 20). خارطة طريق رباعية الأبعاد للانطلاق بمنظومة التعليم والتدريب الفنى والمهنى قى مصر. تاريخ الاسترداد 13 /2/ 2021، من : www.eces.org.eg/EventDetails?Lang=AR// ID&C=2
- (39) مصطفى ، السيد ابراهيم ، و آخرون. (2008) : قضايا اقتصادية معاصرة. الاسكندرية: كلية تجارة ، جامعة الاسكندرية.
- (40) مصطفى، عبد اللطيف و بن سائبه، عبد الرحمن (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. لبنان : مكتبة حسن العصرية .
- (41) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية . (15-16 /5/ 2013). عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل المستدامة2014:2005. بيروت ، لبنان : اجتماع الخبراء الاقليمي حول التربية من اجل التنمية المستدامة ، التقريرى النهائى لفعاليات العقدوإطار عمل ما بعد بيروت 2014.
- (42) نياز، حياة عبد العزيز (2019): واقع دور معلمات المرحلة الثانوية في تنمية الجانب العقلى للطالبات لمواكبة عصر اقتصاد المعرفة " تصور مقترح ". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ،مج16، ع2، ص ص 322،323.
- (43) هندی، عبد المعين سعد الدين (2009) : التحديات الاقتصادية وقضايا التربية المعاصرة . القاهرة : دار العلم والإيمان.
- (44) الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد. (2017): منظومة ضمان الجودة بمدارس التعليم الفنى، دليل وحدة التدريب والجودة، ج1. القاهرة .

- (45) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد . (بلا تاريخ). ، اجتماع هيئة جودة التعليم مع مديري المديريات التعليمية لتحقيق رؤية مصر 2030. تاريخ الاسترداد 2020 /3 /27 ، من <http://naqaae.eg/?p=3178>
- (46) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. (2013) : التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالى " دليل المشارك . القاهرة.
- (47) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى. (2015): تاريخ الاسترداد 21 /12/2019 ، www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf
- (48) وزارة التربية والتعليم و التعليم الفنى، قطاع التعليم الفنى ، الإدارة العامة للتعليم الزراعي. (2020 /11 /21). القاهرة : بيان بالمدارس المشاركة بمشروع رأس المال ومنظومة الجدارات .
- (49) وزارة التربية والتعليم. (2013 ، 2011): قرار وزارى رقم (132) بتاريخ 2013/4/22 ، رقم 463 لسنة 2011 ، المادة الأولى والسادسة.
- (50) وزارة التربية والتعليم. (1971). القاهرة : تقرير الإدارة العامة للتعليم الفنى.
- (51) وزارة التربية والتعليم. (1988): قانون رقم (233) لسنة 1988 بتعديل بعض احكام القانون رقم (139) لسنة 1981م.
- (52) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعي. إدارة التوجيه الفنى. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2019 /5/ 3 ، من <http://portal.moe.gov.eg>
- (53) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الزراعي، إدارة المناهج والكتب. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2019/5/ 3 ، من <http://portal.moe.gov.eg>
- (54) وزارة المالية. (2006 /6/ 18) : منظومة حساب الخزانة . تاريخ الاسترداد 28 /12/2018 ، من <http://gfmis.mof.gov.eg/TSA/SAccountTSA>
- (55) ويلس، كاتي . (2012): نظريات التنمية وتطبيقاتها. الرياض : جامعة الملك سعود.

References:

- 1) C Grant(2017): **.The Contribution of Education to Economic Growth.** K4D Helpdesk Report .Brighton: Institute of Development Studies.
- 2) E.Wayne Nafzige(2012): **.Economic development** 5th ed. Kansas State University.
- 3) GloverB **.Tourism as economic development: A brief guide for communities and enterprise developers .2008** , Available on <http://www.economicdevelopment.net/tourism/papers/index.htm#aedc> Accessed in9/12/2018
- 4) Hernandez, E. (2015). , **Globalization, Economic Development, And Educational Policies Have Given Rise To The Development Of 21st Century Skills And Stem Education In The Costa Rican School**

System, Degree Doctor Of Education,. California: , Faculty Of The USC
Rossier School Of Education, University Of Southern California .

- 5) J.I و others.(2017): .Best Practices In Technical Education Programme For Students 'Capacity Building And Sustainable Development In The 21st Century .**Journal of Technical Education and Training**)Vol. 9, No. 2.
- 6) Psacharopoulos, G. (2013). **Economics of Education, Research and Studies**. Washington DC: The World Bank. Pergamon Books.
- 7) R., P., & Pittman. (2015). An introduction to community development. 2nded , (Vol. 2). New York , NY: Routledge,p.10.
- 8) Temgu, others.(2018) .Relevance of Technical Education on Job Creation Among Graduates in Makurdi Local Government Area., Benue State, Nigeria **World Journal of Research and Review** Volume-(6), Issu, Nigeria.
- 9) Unesco. (1980). **Education In Rural Envionment**. 2. Print Belgium,Unesco.p11.

Activating the Role of the Agricultural Secondary School in Economic Development in the Light of Egypt's Vision 2030

Hala Mohammed Hassan

Master Degree in Education – Foundations of Education

Faculty of Women for Arts, Science & Education

Ain Shams University - Egypt

halahamzaaa@gmail.com

Dr. Hanan Ismail Ahmed

Professor of Foundations of Education

Faculty of Women for Arts, Science & Edu

Ain Shams University - Egypt

Hananismail21@women.asu.edu.eg

Dr. Azza Aly Ibrahim

Lecturer of Foundations of Education

Faculty of Women for Arts, Science & Edu

Ain Shams University - Egypt

dr.azzaayad2020@gmail.com

Abstract

This research aims to develop mechanisms to activate the role of Agricultural Secondary Schools in economic development in the light of Egypt's vision 2030. Presenting the concept of economic development and some related concepts, the role of education in achieving it and the requirements dictated by the era of knowledge economy. Reference is made to Egypt's ranking progress in some global knowledge index sectoral indicators, a presentation of the school's components (human, material, financial) while perceiving its weakness that affected its economic dimension. Presenting its relationship to Egypt's 2030 Vision through reviewing the dimensions of the vision, its advantages, disadvantages, programs and performance indicators that were developed for technical education and training. Reference is made to the weak performance indicators of the agricultural secondary school, while identifying some local and global initiatives and partnerships efforts to realize economic development for the school, and the application of the merit system. The research was based on the descriptive approach due to its relevance to its nature. Research results showed the weak contribution of the agricultural secondary school to economic development and deducted a number of mechanisms necessary to activate its role in this regard. The research presents a number of proposals, the most important of which is conducting complementary studies and research in the field, including the partnership of agricultural and industrial institutions benefiting from graduates of the agricultural school in Egypt in financing and developing them.

Keywords: Role agricultural secondary school, economic development, Egypt vision 2030